عقيدة السلف الصالح ليست من ردود الأفعال وليس فيها إضافات

ومن أعظم الدواهي التي دَهَى بها القومُ السلفَ الصالح، وبهتوهم بها دعوى ردود الأفعالَ والإضافات على العقيدة.

ومن المعلوم أنه من منهج السلف الصالح في تقرير العقيدة والدفاع عنها، أنه كلما استحدث أهل الأهواء والبدع والافتراق بدعة اعتقادية أو قولية أو عملية قرر السلف الحق فيها بما يجلي العقيدة الصحيحة، وينفي ما يضادها بالدليل من القرآن والسنة وآثار السلف، وأدرجوها في كتب السنن والعقيدة، لتأكيدها حيث جحدها المخالفون للسنة، ولحماية الأمة من البدعة، وقد ضاق أهل الأهواء ذرعاً بهذا الأمر؛ لأنهم كلما أوقدوا ناراً وفتنة للبدعة قيض الله من أعلام الأمة من يقرر الحق ويقيم الحجة بالدليل، ويطفي نار الفتنة ويقمع البدعة، وذلك من وعد الله تعالى حين تكفل بحفظ الدين وبقاء طائفة على الحق ظاهرين ينافحون عن الحق، ويذودون عن حياض السنة وينفون البدعة ويحذرون منها ومن دعاتها.

وقد أطلق بعض المفتونين من المعاصرين(تبعاً لمنهج أسلافهم أهل الأهواء) على أعمال السلف هذه بأنها ردود أفعال، وأنها

إضافات على العقيدة؛ وضربوا لذلك أمثلة تبرهن على جهلهم بالسنة وتحاملهم على أهلها، ومن ذلك:

* زعمهم أن السلف زادوا في العقيدة ما ليس من أركان الإيمان، وهم بذلك يشيرون إلى أن العقيدة وأصول الدين ومسلماته مقصورة على أركان الإيمان الستة المعدودة في حديث جبريل.

وما علموا - أو تجاهلوا - أن العقيدة هي كل ثوابت الدين وأصوله وفرائضه وقطعياته وأن كل ما ثبت في الدين فهو من العقيدة وأصول الدين، بما في ذلك الأحكام القطعية والثابتة وأن أركان الإيمان لا تتم إلا بمستلزماتها ومكملاتها العلمية والعملية التي نصّ عليها الشرع، فهي تدخل في هذه الأركان.

كأسماء الله وصفاته الثابتة بالكتاب والسنة، وإخلاص العبادة لله تعالى، ونفي الشرك والبدع داخل في الإيمان بالله، والإيمان بالملائكة بأسمائهم الواردة وأوصافهم وأعمالهم الثابتة بالنصوص، والإيمان بالكتب، والرسل كذلك . . . إلخ.

والشفاعة والرؤية والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولزوم الجماعة والطاعة، وحقوق الصحابة وأصول الأخلاق وقطعيات الأحكام وما ثبت منها كتحريم عقوق

الوالدين، والربا والميتة والخنزير والزنا والكذب والغيبة، ونحو ذلك كله من العقيدة لأنه من القطعيات والثوابت وداخل فيها.

زعموا أن مسائل (أشراط الساعة) ليست من العقيدة وأنها من الإضافات ومنها: (مسألة المهدي)[١].

وهذا كذلك جهل (أو تجاهل)[٢] لهذه الحقيقة، فإن أشراط الساعة الكبرى وكثير من الصغرى، ومنها:

(المهدي) قد ثبتت بها النصوص، وكل ما ثبتت به النصوص القطعية وجب اعتقاده سواء سميناه: العقيدة أو السنة، أو أصول الدين، أو القطعيات أو الأخبار القطعية فكل هذه اصطلاحات صحيحة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكل ما ثبت في القرآن أوصحت به السنة فهو مما يجب الإيمان به، والتسليم بأنه حق، وهذا هو معنى كونه (عقيدة).

* وزعموا أن من أمثلة ما يسمونه ـ الإضافات على العقيدة ـ: مسألة (المسح على الخفين)[٣] وهي فقهية من مسائل الأحكام،

---

(١) انظر مقالة ما يسمى (سعود الصالح)! ضمن مذكرة: في كتب العقائد، ص (٢١٩ـ٢٢٦).

(٢) أقول ذلك لأن مدعي هذه المزاعم من الدارسين في الدراسات العليا، وقد درسته في السنة المنهجية من مرحلة الماجستير.

(٣) انظر مقالة ما يسمى (سعود الصالح) ضمن مذكرة: قراءة في كتب العقائد، ص (٢١٩ـ٢٢٦).

وكونها من مسائل الأحكام في الأصل صحيح، لكنها على القاعدة في الإيمان: أن كل ما ثبت به النص فهو مما يجب التسليم به واعتقاده، وقد صار الإنكار من سمات أهل البدع الرافضة، والمسح على الخفين تواترت به النصوص، ومن السنن العملية المجمع عليها عند سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فلما أنكرها أهل الأهواء والبدع أنكروا ثابتاً من الدين فأدرجها السلف في مسائل العقيدة، لأن إنكارها يؤدي إلى الإخلال بالأصول والقطعيات (العقيدة).

وليست هذه هي المسألة الوحيدة من قطعيات الأحكام وثوابتها التي تندرج في كتب العقيدة ومسائلها، بل ذكر السلف كثيراً من القطعيات والثوابت في الأحكام والأخلاق ضمن مصنفات العقيدة، مثل:

(الصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحقوق الصحابة، وحقوق الولاة، والوالدين، والجار، وتحريم الكذب، والغيبة) ونحو ذلك، كله داخل في مسمى العقيدة، لأن العقيدة معناها: اعتقاد كل ما صح عن رسول الله ﷺ والعمل به حسب الاستطاعة.

* وزعموا أن من أمثلة (الإضافات على العقيدة) الخلافة والحكم وأنها من ردود الأفعال، وأنه لما ظهر قول الفرق المفارقة فيها، قام أهل السنة (بصياغة نظرية خاصة تميزهم عن سائر الفرق في الإمامة) سبحان الله!

وتأمل أخي القارئ هذا التعبير الاستشراقي الأدبي العجيب في وصف عمل السلف الذين لا يصدرون في تقرير الدين إلا عن الكتاب والسنة.

فقد عبروا عن عمل السلف بأنه (صياغة نظرية)!! ومن المعلوم أن السلف يقررون الحق بدليله وليس دينهم وعقيدتهم نظريات تصاغ.

ثم قالوا: (تميزهم) وكأنهم من عشاق التميُّز، لكنهم من عشاق الحق، ويريدون تمييز الحق من الباطل والسنة من البدعة.

* ثم زعموا أن مسألة طاعة ولاة الأمر وعدم جواز الخروج عليهم (من الإضافات) وكذلك الصبر على ظلم الولاة وجورهم، والصبر على الأثرة منهم، ونحو ذلك زعموا أنه من إضافات السلف على العقيدة.

وقد جهلوا - أو تجاهلوا - أن ذلك من الدين والسنة ومن وصايا النبي ﷺ الثابتة بالنصوص الشرعية في القرآن وصحيح السنة، في الصحيحين وغيرهما.

* وزعموا أن مسألة (القرآن وكلام الله تعالى) وتقرير الحق في أن القرآن كلام الله منزل - غير مخلوق - من ردود الأفعال والإضافات على العقيدة.

وهذا كما أسلفت يندرج تحت قاعدة السلف: أن كل أصل من قطعيات الدين وما ثبت بنص شرعي يرد فيه من قبل أهل الأهواء نقض أو شك أو خروج عن مقتضى الحق فلابد من تأصيله ورد الباطل عنه، والتنويه عن ذلك في المصنفات التي تُقرر فيها الأصول وثوابت الدين ومسلماته وهي كتب السنة (العقيدة) وهذا منهج شرعي علمي اصطلح عليه العلماء العدول الثقات، وله ما يبرره شرعاً وعقلاً ومنهجاً وإن ضاق به أهل الأهواء ذرعاً.

وهكذا . . لما ظهرت المذاهب المعاصرة الهدامة كالعلمانية، والحداثة أو القومية والوجودية والعقلانية والعصرانية ونحوها، أدرجها العلماء والباحثون والمختصون ضمن بحوث العقائد والمبادئ الضالة؛ وصارت تدرس في أقسام العقيدة في الجامعات والمؤسسات العلمية، وكليات أصول الدين والشريعة وأقسامها ونحوها.

وهذا اصطلاح له مبرراته وأصوله وإن اختلف عليه الناس.

ثم يحسن أن نُوجه لهؤلاء الذين يريدون الهدم ولا يجيدون البناء سؤالاً فنقول لهم: إذا كان لا يعجبكم إدخال ما تُسمونه الإضافات على العقيدة التي اتفق على جملته سلف الأمة وعلماؤها وخيارها. فما الضابط عندكم فيما يكون من العقيدة وما لا يكون؟ ثم هل أنتم متفقون على قاعدة في ذلك، ومَنْ مِنْ شيوخكم والفرق التي تمجدونها يؤخذ بقاعدته ومنهجه.. ونحو ذلك من الأسئلة التي لا يتفقون على جوابها.

إنما يسلكون في ذلك مسلك الحداثيين الذين يسعون إلى هدم الثوابت والخروج عن الأصول والمسلمات إلى التيه والضياع والفوضى نسأل الله السلامة.

منهج السلف الصالح
لم يكن نتيجة الصراعات والأحداث

* زعموا أن عقيدة السلف (أهل السنة) ومخالفيهم تكونت نتيجة للصراعات السياسية والمذهبية والأحداث التاريخية.

وهذا الكلام فيه حق وباطل، أما وجه الحق فيه فهو أن عقائد مخالفي السلف وهم أهل الأهواء والافتراق والبدع كان من أسبابها توجهاتهم وصراعاتهم السياسية والمذهبية والأحداث التاريخية، وردود الأفعال، لأنهم يحكِّمون أهواءهم وآراءهم في مواقفهم تجاه السنة وأهلها وتجاه الولاة، ولا يلتزمون تعاليم الشرع في ذلك.

أما الباطل فزعمهم أن مذهب السلف كان كما ذكروا أو أنه ردود أفعال، فإن مذهب السلف (أهل السنة والجماعة) هو الحق والسنة والصراط المستقيم، المستمد من القرآن والسنة، وكل أصل عند السلف (من أصول العقيدة) إنما يقوم على الدليل، وما قد يندرج في بعض مصنفات العقيدة من مسائل فرعية فليس من الأصول، والسلف يتعاملون مع الصراعات السياسية (إن صح التعبير) حسب النصوص والأصول والقواعد الشرعية، التي تقوم على السمع والطاعة بالمعروف، والنصح

لمن ولاه الله أمر المسلمين وعدم الخروج على الوالي المسلم ما لم يروا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان، وهذا كله مما صح عن رسول الله ﷺ، والله أمر بالاجتماع على الحق، ولا اجتماع إلا بإمامة وسلطان، ولا إمامة وسلطان إلا بسمع وطاعة بالمعروف، كما أثر عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «إنه لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمارة، ولا إمارة إلا بطاعة»[1].

(١) رواه الدارمي في سننه (١ / ٩٩١).

أهل السنة ليسوا نواصب ولا جبرية

النواصب: هم الذين يناصبون علياً ـ رضي الله عنه ـ وآل البيت العداء، وهم في ذلك أهل بدعة على غير الحق، وعلى غير الهدى، ويقابلهم أولئك الذين غلوا في عليّ ـ رضي الله عنه ـ وآل البيت. بل هؤلاء أسبق إلى البدعة من أولئك.

والحق الذي عليه أهل السنة والجماعة السلف الصالح حبُّ علي ـ رضي الله عنه ـ وموالاته فهو من السابقين للإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وصهر رسول الله ﷺ ورابع الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين.

وكذلك آل بيت رسول الله ﷺ من ذرية علي ـ رضي الله عنه ـ وغيرهم ممن يشمله هذا الوصف، نعرف لهم حقهم وقدرهم، وهذا من عقيدة أهل السنة والجماعة ويجمعون عليه بحمد الله.

ومن لم يكن على ذلك فهو مبتدع أو جاهل، أو مخطئ أو صاحب هوى.

فالنواصب ليسوا على نهج السنة والجماعة.

لكن مما يجدر التنبيه إليه أن الشيعة بفرقهم، ومن يميل إليهم

(وهم يغلـون في علي ـ رضـي الله عنه ـ وآل البيت) يسـمـون من لـم يجـاريهم في الغلـو : ناصـبـيـاً وهـذا من البـهـتـان والظلم والعدوان .

وكما أشرت ما حدث وما يذكر عن بعض أمراء بني أمية ، أنهم كانوا يسبّون علياً ـ رضي الله عنه ـ أو يؤذون بعض ذريته ، بغير حق ، فهذا خطأ وظلم وعدوان ، وهو على خلاف منهج أهل السنة ، ولا يقرونه ، بل كان أئمة السلف يعدون ذلك من الخطأ ، وكـانوا ينكرونه ، ويعـدون النواصب من أهل الأهواء والبدع ، وهذا مسطور في كتبهم وآثارهم بحمد الله .

وكذلك لم يكن السلف جبرية ، لأن الجبر يقوم على مقولة بدعية ، وهي : أن الإنسان مجبور على أفعاله مسلوب الاختيار . وهو قول الجهمية ويميل إليه القائلون بالكسب والسلف ينكرون هذه المقالات ويبدّعون من قال بها .

وقد يقصد بعض أهل الأهواء بالجبر ما جاءت به السنة عن النبي ﷺ من وجوب السمع والطاعة بالمعروف للسلطان والصبر على جور الولاة والكف عن منازعتهم وترك الخروج عليهم والسلف يذهبون إلى ذلك استجابة لأمر الله ، وأخذاً بوصية رسول الله ﷺ ، وتسمية ذلك جبراً من قبل أهل الأهواء إنما هو من التلبيس والبهتان وقلب الحقائق .

اتهام السلف بالتجسيم والتشبيه

من دواهي خصوم السلف، وبعض الجهلة الذين لم يعرفوا قدر السلف، اتهامهم بالتجسيم والتشبيه في صفات الله تعالى (دعوى التجسيم والتشبيه)، فأهل الكلام والأهواء يسمون كل من أثبت ما ينفونه من أسماء الله وصفاته وأفعاله مشبهاً ومجسماً، وإن كان ما يثبته هو قول الله ورسوله ﷺ.

فالجهمية الخالصة يسمون من أثبت أسماء الله وصفاته وأفعاله أو شيئاً منها: مشبهاً ومجسماً، وعلى هذا فالمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وأهل السنة الذين يثبتون نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ كلهم مجسمة عند هؤلاء الجهمية.

والمعتزلة يسمون من أثبت الصفات لله تعالى أو شيئاً منها مجسماً ومشبهاً، وعلى هذا فإن الأشاعرة والماتريدية وأهل السنة، الذين يثبتون صفات السمع والبصر، هم عند المعتزلة مشبهة ومجسمه.

والأشاعرة والماتريدية يسمون من وصف الله تعالى بالصفات الذاتية والفعلية دون تأويل وتحريف مثل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وقوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] مشبهاً ومجسماً.

وما يوجد في بعض كتب السنة والآثار أحياناً من أحاديث تشكل على بعض مرضى القلوب، وأهل الزيغ والأهواء والفتن، يزعمون أنها توهم التشبيه فهي:

١ ـ إما من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فلا يعول عليها، وليس مجرد إيرادها من عالم أو راوٍ يدل على صحتها والتزامها، إنما هو عند اجتهاد أو زلة وخطأ لا يحسب على أصول السنة وعقيدة السلف.

٢ ـ وإما من الأحاديث الصحيحة فيجب إثبات ما ورد منها مع نفي المماثلة، وما يتوهم فيها من التشبيه مدفوع قطعاً، وعليه فإن مذهب السلف يقوم على إثبات أسماء الله وصفاته كما جاءت في النصوص الثابتة:

فالقاعدة عند السلف الصالح، أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته وأفعاله، إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه وما أثبته له رسوله ﷺ مما صحت به الأحاديث.

والإثبات عندهم مقيد، بنفي مماثلة الله لشيء من خلقه لأنه كما قال تعالى عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأن ما ظاهره التشبيه إنما يثبت على ما يليق بالله تعالى مع نفي المماثلة جزماً، ولا يصح نفيه لكونه يوهم التشبيه لأن هذا الفهم (توهم التشبيه) أوهام وخيالات فاسدة يجب نفيها، لا نفي حقيقة كلام الله وكلام رسول الله ﷺ ولا نفي حقيقة الصفة الثابتة اللائقة بالله تعالى، فالنفي كذلك مقيّد بعدم التعطيل (وهو إنكار الأسماء والصفات أو بعضها) وبعدم التأويل أيضاً؛ لأنه قول على الله بغير علم، وتحكُّم بالغيب، ولأن الإثبات مقيَّد بعدم المماثلة، والزعم بأن شيئاً من أسماء الله وصفاته الثابتة بالنصوص: يُفْهم التشبيه أو يوهمه هو ضرب من الزيغ، وعبث الشيطان بالناس وخيالات وأوهام فاسدة، ووساوس عارضة، يجب على المسلم حين يشعر بها أن يستعيذ بالله من نزغات الشيطان وتوهيماته، ولا يعوِّل على تلك الوساوس.

كما أن كلمة (التشبيه) من الألفاظ المجملة، المحتملة للحق والباطل فإن قُصد بالتشبيه: التشابه اللفظي بين صفة الخالق وصفة المخلوق فهذا حاصل ولاحرج فيه (كالسمع والبصر) مثلاً فهي للخالق سبحانه على الكمال وللمخلوق على النقص فهذا التشابه اللفظي هو الذي جاءت به النصوص القطعية.

وإن قصد بالتشبيه المماثلة بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق في الكيفية والخصائص فهذا هو المنفي بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ومن الأول قوله تعالى ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فهو سمع وبصر ليس كسمع المخلوق وبصره.

وهذا مما أجمع عليه السلف بحمد الله.

السلف الصالح أهل السنة لا يحصرهم مذهب

زعموا أن مذهب أهل السنة والجماعة، يحصر أتباعه في الحنابلة (أو الوهابية) كما يعيرونهم، وهذا كلام باطل لا أصل له، ويكذبه الواقع، فأهل السنة والجماعة والسلف الصالح هم خيار الأمة، والطائفة المنصورة والفرقة الناجية في كل زمان، قبل ظهور الحنابلة وبعده، وفي كل مكان وفيهم حنابلة وأحناف وشافعية ومالكية، وهذه مذاهب فقهية كل أئمتها الأربعة من أئمة السنة، وأتباعها منهم من سار على نهج السنة والسلف، ومنهم من حاد عن ذلك.

وليس للحنابلة اختصاص في ذلك، وإن كان التفاوت حاصل في تبعية أتباع المذاهب الأربعة للسنة والسلف وموازين الشرع هي المحتكم في ذلك.

والسلف الصالح على منهج واحد في العقيدة في كل زمان ومكان، فأهل السنة منهم المالكية والشافعية والأحناف كما أسلفت، وهم بحمد الله بين هؤلاء كثير وإن كانوا في الحنابلة أكثر؛ لأن الإمام أحمد كان آخر الأئمة الأربعة وقد تميز بمواقفه المشهورة في نصر السنة وأهلها، والوقوف بحزم وقوة ضد البدع وأهلها.

ومن أئمة أهل السنة المنتسبين للمذهب المالكي:

الإمام مالك وتلاميذه: (كابن القاسم وسحنون وأشهب القيسي).

وعلماء المالكية الآخرون مثل: (أسد بن الفرات، وعبدالملك بن الماجشون، ويحيى بن يحيى الليثي، وإسحاق بن الفرات وأصبغ بن الفرج، وابن وهب، وابن أبي زيد القيرواني، وابن أبي زمنين، وأبي القاسم خلف بن عبدالله المقري الأندلسي والقاضي عبد الوهاب بن نصر، وابن عبدالبر، وأبي عمرو الطلمنكي، وأبي بكر محمد بن موهب - شارح رسالة ابن أبي زيد - وأبي عمرو الداني، والقاضي إسماعيل بن إسحاق، والقاضي أبي بكر الأبهري، وعبدالله بن محمد القحطاني الأندلسي - صاحب النونية -، ومحمد الأمين الشنقيطي، وابن غنام الأحسائي: - من المعاصرين للشيخ محمد ابن عبد الوهاب).

ومن أئمة السنة المنتسبين للمذهب الشافعي:

الإمام الشافعي وهو من كبار أئمة السنة والبويطي والمزني، وابن حبان، وابن خزيمة، وابن خفيف والحاكم، وابن سريج، وابن الصلاح وابن النحاس حرملة بن يحيى والأزهري - اللغوي -

والصابوني، وابن أبي حاتم، وابن ثمامة والبغوي وابن كثير والحافظ السلفي والدارقطنى والحميري وابن السني وأبو الحسن الأشعري، وأبو العباس الأصم، والمزي والساجي والذهبي والدارمي ـ عثمان بن سعيد ـ واللالكائي، ومحمد بن نصر المروزي، والمقريزي، والمنذري وأبو محمد الجويني).

وكبار أئمة الشافعية ينصرون مذاهب السلف الصالح ويوصون بلزوم السنة، ويذمون البدع والأهواء وأهلها (وإن كان عند بعضهم شيء من الزلات أوموافقة أهل البدع في أمور) كالبيهقي والخطابي والجنيد، وأبي نعيم الأصبهاني والعز بن عبدالسلام، والنووي والسيوطي والمناوي، لكن مناهجهم في الجملة أقرب إلى السنة، على تفاوت بينهم.

وكذلك الأحناف:

أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ كان على السنة في الجملة، وما خالف فيه أهل السنة في مسألة الإيمان، وميله للإرجاء زلة معروفة ومردودة، عند السلف، لكنه لما اشتهر عنه الإمامة في الدين عرف له قدره... وكذلك أصحاب أبي حنيفة ـ الأوائل منهم ـ كانوا على السنة، كأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر وإبراهيم بن طهمان وحفصُ بن غياث القاضي.

ومن الحنفية الذين على مذهب أهل السنة والجماعة في الجملة:

أبو سليمان ، موسى بن سليمان الجوزجاني ت ٢٠٠هـ.
معلى بن منصور الرازي ت ٢١١هـ.
شداد بن حكيم القاضي البلخي ت ٢١٢هـ.
عبدالله بن داود ت ٢١٣هـ.
هشام بن عبيدالله الرازي ت ٢٢١هـ.
الليث بن مساور البلخي ت ٢٢٦هـ.
يحيي بن أكثم التميمي القاضي ت ٢٤٣هـ.
محمد بن أحمد بن حفص الزرقان ت ٢٦٤هـ.
الحكم بن معبد الخزاعي ت ٢٩٥هـ.
أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ت ٣٢١ هـ.
ابن أبي العز الدمشقي الحنفي ت ٧١٢ هـ.
أحمد بن عبدالأحد الفاروقي السهرندي ت ١٠٣٤هـ.
أبوالبركات خير الدين نعمان الألوسي ت ١٢٥٢هـ.
محمود شكري بن عبدالله الألوسي
محمد صديق خان بن حسن البخاري القنوجي ت ١٣٠٧هـ.
محمد بشير بن محمد بدر الدين السهسواني الهندي ت ١٣٢٦هـ.
محمد إسماعيل بن عبد الغني بن ولي الله الدهلوي ت ١٣٨١هـ.

المعصومي الحنفي

البركوي الحنفي

أبوالوفاء درويش

وبعض هؤلاء الأحناف قد يميلون إلى مذهب المرجئة في الإيمان، وعند بعضهم شيء من الزلات، ولكنهم على نهج السنة في سائر الأصول في الجملة على تفاوت بينهم.